UNIT 1
MICROECONOMICS
1.4 - PRODUCTION AND THE COSTS OF ECONOMIC RESOURCES
الأقتصاد الجزئي
4.1 – الأنتاج و تكلفة المصادر الأقتصادية

1.4.1 – SHORT RUN COSTS – تكاليف المدى القصير

1.1.4.1 – FACTORS OF PRODUCTION – عناصر الأنتاج (المدخلات) (INPUTS) غالباً يتم تصنيفها كالتالي :

1.1.1.4.1 – LAND - الأرض (متضمنة كل المصادر الطبيعية) التي تنتج عوائد تسمى ريع - RENT

2.1.1.4.1 – LABOR - العمل الذي ينتج عوائد تسمى أجور - WAGES

3.1.1.4.1 – CAPITAL - رأس المال الذي ينتج عوائد تسمى فوائد - INTEREST

4.1.1.4.1 - القـــدرة التنظيميـــة – ENTREPRENEURIAL ABILITY التي تنتج عوائد تسمى الربح - PROFIT

2.1.4.1 – عناصر الأنتاج الأخرى التي يمكن أشتقاقها من الأربعة عناصر السابقة تشمل ، الخدمات الحكومية ، السلع الرأسمالية ، الخدمات التنظيمية ، نفقات الأبحاث و التطوير

3.1.4.1 – المدى القصير في مقابل المدى الطويل

1.3.1.4.1 – المدي القصير : هو المدة من الزمن التي تكون قصيرة جداً بحيث أن الشركة لا تملك الوقت الكافي لكي تغير كمية كل المدخلات ، و بالتالي فإن الكمية الخاصة بأحد المدخلات أو كل المدخلات تكون ثابتة

2.3.1.4.1 – المدى الطويل : هو المدة من الزمن التي تكون طويلة بشكل كافي لكل المدخلات بما فيها الألات أن تتغير

4.1.4.1 – القرارات الأقتصادية تكون مبنية على أساس التحليل الحدي للمخرجات و الأيراد و الربح ... إلخ

1.4.1.4.1 – الأيراد الحدي – MARGINAL REVENUE (MR) : هو الأيراد الأضافي المتحصل من زيادة المخرجات بوحدة واحدة

2.4.1.4.1 – التكلفة الحديـة – MARGINAL COST (MC): هو الأضافة للتكلفة الإجمالية كنتيجة لزيادة المخرجات بوحدة واحدة ، و التكلفة الحدية في حقيقة الأمر تتناقص و لكن بعد ذلك تتزايد ، و نجد أن منحنى التكلفة الحدية يتقاطع مع منحنيات متوسط التكلفة المتغيرة و متوسط التكلفة الأجمالية عند إدنى مستويات لهما

3.4.1.4.1 – الـربح الحـدي – MARGINAL PROFIT: هـو الأيـراد الحدي نـاقص التكلفة الحدية

4.4.1.4.1 – الأنتـاج الحـدي – MARGINAL PRODUCT: هـو المخرج الأضافي المتحصل من إضافة وحدة واحدة إضافية من المدخل (مثال ذلك البرتقال الأضافي المعبأ بواسطة إضافة عامل واحد)

الأنتاج الأجمالي – TOTAL PRODUCT: هو الأنتـاج الداخلي لسلعة أو خدمة بواسطة الشركة أو أي كيان أقتصادي أخر

الأنتـاج المتوسـط – AVERAGE PRODUCT: هـو يـساوي إجمـالي الأنتاج مقسوماً على كمية المصادر المستخدمة في الأنتاج

5.4.1.4.1 – تكلفة المصدر الحدية – MARGINAL RESOURCE COST (MRC) : هـي التغيـر فـي إجمـالي تكلفـة المـصدر الناتجـة عـن إستخدام وحدة واحدة إضافية من المصدر

6.4.1.4.1 – إيـراد النـاتج الحـدي – MARGINAL REVENUE PRODUCT (MRP) : هي تساوي التغير في إجمالي الإيرادات الناتجة عن إستخدام وحدة واحدة أو أكثر من المصدر و يمكن أن نعرفه تعريف أخر بأنه القيمة النقدية للناتج الأضافي الذي تعطيه وحدة أضافية من المدخلات و قد إنشأ تعبير إيراد الناتج الحدى للتعبير عن الأنتاجية الحديـة لأحد المدخلات بشكل نقدي

5.1.4.1 – قانون تناقص الغلة (العوائد) – THE LAW OF DIMINISHING RETURNS

ينص قانون تناقص الغلة على أننا نحصل على ناتج إضافي يتناقص بإستمرار حين نضيف وحدات أضافية من المدخلات مع بقاء المدخلات الأخرى الثابتة ، بكلمات أخرى الأنتاج الحدي لكل وحدة من المدخلات يتناقص كلما زادت كمية المدخلات على أن تبقى المدخلات الأخرى ثابتة ،

و نجد أنه طبقاً لقانون تناقص الغلة فإن الشركة سوف تزيد من العرض في المدى القصير طالما أن الأيراد الحدي (السعر في سوق تنافسية تنافس تام) يزيد عن التكلفة الحدية سواء كان ذلك بسبب أنخفاض التكلفة الحدية أو السعر الأعلى

مثال على ذلك (عندما يكون لدينا مساحة فدان من الأرض (مدخل ثابت) مع عمالة مقدارها صفر و بالتالي الأنتاج يكون صفر و عند زيادة العمال إلى عامل واحد يزيد الأنتاج إلى 50 جوال من الذرة و عند زيادة عامل أخر يكون الأنتاج الأجمالي 80 جوال أي أن الفرد الأول كانت أنتاجيته 50 جوال في حالة عمله لوحده و في حالة عمل عاملين فإن الأنتاجية لكل عامل سوف تكون 40 جوال و هكذا، و بالتالي فإن أنتاجية العامل الواحد تقل كلما أضفنا عامل أضافي للعمل في الأرض و هذا طبيعي لأن أضافة عامل إلى الأرض يسبب أزدحام و بالتالي تقل كفائة الأنتاج الحدي للعامل)

1.5.1.4.1 – قـانون تنـاقص الغلـة يحكـم عمليـة تعظـيم الربحيـة الخاصـة بالمدخلات المتغيرة (مثال ذلك العمال في المثال السابق)

2.5.1.4.1 – و يكـون منحنـى الغلـة (العوائـد) بالنـسبة للمـدخلات المتغيـرة كالتالي :

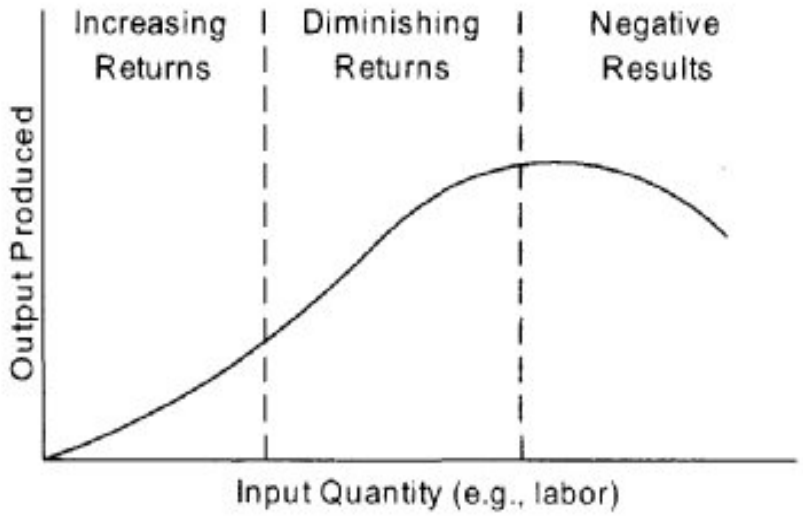

6.1.4.1 – تصنيف التكاليف – CLASSIFICATION OF COSTS

1.6.1.4.1 – التكاليف الثابتة – FIXED COSTS: هي ذلك النوع من التكاليف التي لا تتغير بتغير المخرجات مثل تكلفة المصادر الثابتة (الأرض مثلاً)

2.6.1.4.1 – التكاليف المتغيرة – VARIABLE COSTS: هي تلك التكاليف التي تتغير بتغير المخرجات مثل تكاليف المصادر المتغيرة

1.2.6.1.4.1 – طبقاً لقانون تناقص الغلة فإن التكلفة المتغيرة للوحدة الأضافية من المخرجات سوف تبقى نفس التكلفة حتى إذا وصلت المخرجات إلى حد معين فإن التكاليف المتغيرة لوحدة واحدة أضافية سوف تبدأ في الزيادة

3.6.1.4.1 – التكاليف الكلية – TOTAL COST: هو مجموع التكاليف الثابتة و التكاليف المتغيرة

4.6.1.4.1 – متوسط التكاليف الثابتة – AVERAGE FIXED COSTS (AFC) : هو مجموع التكاليف الثابتة مقسوماً على المخرجات و هي تنخفض بزيادة المخرجات

5.6.1.4.1 – متوسط التكاليف المتغيرة – AVERAGE VARIABLE COSTS (AVC) : هو مجموع التكاليف المتغيرة مقسوماً على المخرجات و هي مبدأياً تنخفض كلما زادت المخرجات ثم بعد ذلك تتزايد كأستجابة للزيادة في المخرجات ثم بعد ذلك تتناقص على التوالي

6.6.1.4.1 – متوسط التكاليف الكلية – AVERAGE TOTAL COSTS (ATC) : هي مجموع متوسط التكاليف الثابتة و متوسط التكاليف المتغيرة للمخرجات المعطاة و هذا النوع من التكاليف له نفس سلوك متوسط التكاليف المتغيرة

7.6.1.4.1 - التكاليف الصريحة (التاريخية) (كما عرفها المحاسبون) – EXPLICIT (HISORICAL) COSTS: هي النفقات الفعلية الناتجة عن تصنيع منتج معين

8.6.1.4.1 – التكاليف الضمنية – IMPLICIT COSTS: هي المقابل المادي الذي سوف يستلم إذا تم توظيف المصادر المملوكة للمنظمة خارج أعمال الشركة ، و بالتالي فإن الفرص الضائعة لدفعات التأجير التي تنتج عن عدم تأجير الشركة لمبانيها للغير هي تكاليف ضمنية

9.6.1.4.1 – تكلفة الفرصة الضائعة – OPPORTUNITY COSTS : هي الكميات من النشاط أو المنتج التي تضيع فرصتها في أن تكون جزءاً من النشاط المختار أو إنتاج المنتج المختار ، و لتوضيح ذلك أكثر فأننا نقول أن للقرارات تكلفة فرصة ضائعة لأن أختيار شئ ما في عالم الندرة يعني التخلى عن شئ أخر و تكلفة الفرصة الضائعة هي قيمة السلعة أو الخدمة التي تم التخلي عنها

10.6.1.4.1 – الربح العادي – NORMAL PROFIT: هو التكاليف الضمنية الناجمة عن الأحتفاظ بالمهارات التنظيمية (ENTREPRENEURIAL SKILLS) في الشركة

11.6.1.4.1 – التكلفة الأقتصادية – ECONOMIC COST : هي الدفعات التي يجب على الشركة أن تدفعها أو هي الإيرادات التي يجب على الشركة أن تقدمها للمورد لكي يجذب المصدر بعيداً عن الأستعمالات البديلة ، و يمكن تعريفها أيضاً بأنها مجموع التكاليف الصريحة و الضمنية

1.11.6.1.4.1 – الأيراد الكلي (TOTAL REVENUE)– التكاليف الأقتصادية (ECONOMIC COST) = الربح الأقتصادي (الربح التام) ECONOMIC PROFIT (PURE PROFIT)

2.11.6.1.4.1 – الربح الأقتصادي – ECONOMIC PROFIT : هو زيادة الأيرادات عن تكاليف كلاً من الأرض و العمل و رأس المال

3.11.6.1.4.1 – يختلف الربح الأقتصادي عن المفهوم المحاسبي للربح في أن المحاسبون لا يخصمون تكلفة رأس مال المستثمرين (COST OF INVESTOR'S CAPITAL)

12.6.1.4.1 – التكاليف المغرقة – SUNK COSTS: هي التكاليف التي حدثت سابقاً و التي لا علاقة بينها و بين التكاليف المستقبلية

13.6.1.4.1 – الكفاءة التكنولوجية – TECHNOLOGICAL EFFICIENCY: هو العلاقة بين المخرجات الفعلية لتكنولجيا معينة و الحد الأعلى الممكن للمخرجات

7.1.4.1 – الشكل التالي يوضح العلاقة بين التكاليف الحدية و متوسط التكاليف الأجمالية و متوسط التكاليف المتغيرة و متوسط التكاليف الثابتة

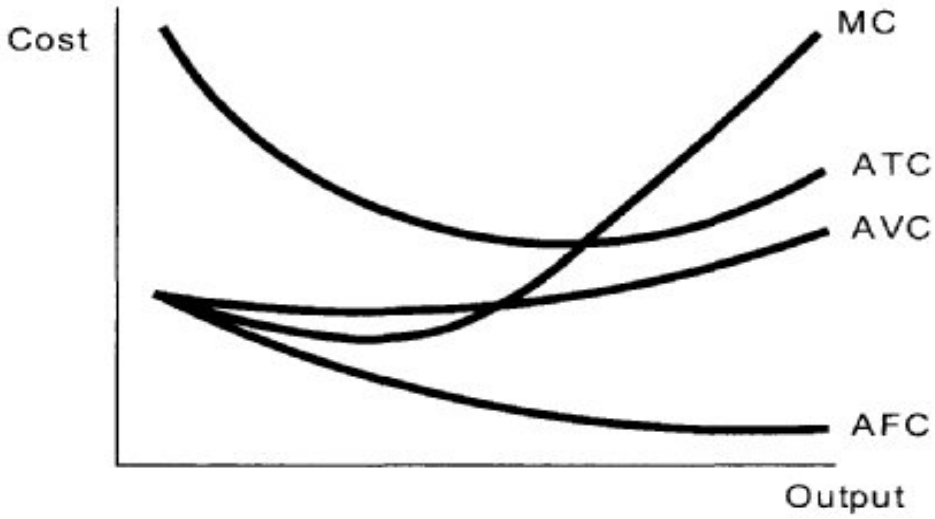

1.7.1.4.1 – كما هو واضح من المنحنى السابق فإن منحنى التكلفة الحدية MC يتقاطع مع كلاً من المنحنيين ATC و AVC في أدنى نقاط لهما و السبب في ذلك أنه كلما كانت التكلفة الحدية لمخرج معين أقل من متوسط التكلفة الكلية و متوسط التكلفة المتغيرة فإن الأتجاه العام لكلاً من متوسط التكلفة الكلية و متوسط التكلفة المتغيرة يكون التناقص و هذا واضح من المنحنى حيث أنه عندما كان منحنى MC أدنى من كلاً من المنحنيين ATC و AVC فإن الأتجاه العام لهما التناقص و لكن على العكس من ذلك إذا زادت التكلفة الحدية عن متوسط التكلفة الكلية و متوسط التكلفة المتغيرة فإن الأتجاه العام لمتوسط التكلفة الكلية و متوسط التكلفة المتغيرة هو التزايد و هذا أيضاً نجده واضح من المنحنى حيث عندما كان منحنى MC أعلى من كلاً من المنحنيين ATC و AVC فإن الأتجاه العام لهما كان التزايد

2.4.1 – تكاليف المدى الطويل – LONG RUN COSTS

1.2.4.1 – بسبب أن كل المدخلات في المدي الطويل متغيرة فإن العلاقة بين المدخلات و المخرجات يتم تقريرها بدرجة العوائد إلى الحجم – RETURNS TO SCALE

1.1.2.4.1 – زيادة عوائد الحجم (غلة الحجم المتزايدة) – INCREASING RETURNS TO SCALE: تحدث إذا تم تغيير كافة عناصر المدخلات بنسبة (س) و لكن التغير في المخرجات بأكثر من نفس النسبة (س) و مثال ذلك (إذا كانت كل المدخلات مضاعفة و المخرجات تكون أكثر من هذه المضاعفات)

2.1.2.4.1 - نقص عوائد الحجم (غلة الحجم المتناقصة) – DECREASING RETURNS TO SCALE: تحدث إذا تم تغيير كافة عناصر المدخلات بنسبة (س) و لكن التغير في المخرجات بأقل من النسبة (س)

3.1.2.4.1 – ثبات عوائد الحجم (غلة الحجم الثابتة) – CONSTANT RETURNS TO SCALE: تحدث إذا تم تغيير كافة عناصر المدخلات بنسبة (س) و لكن التغيير في المخرجات يكون بنفس النسبة (س)

2.2.4.1 – منحنى متوسط التكاليف الكلية في المدى الطويل – LONG RUN ATC يأخذ شكل الحرف U و ذلك بسبب وفورات و مضيعات الحجم

1.2.2.4.1 – وفورات الحجم – ECONOMIES OF SCALE: مبدأياً ، فإن معظم الشركات تزيد المخرجات و متوسط تكلفة الأنتاج يميل للنقصان أي زيادة في المخرجات و نقصان متوسطة تكلفة الأنتاج و نقصان التكلفة الحدية و ذلك بسبب بعض الأسباب التالي ذكرها

1.1.2.2.4.1 – الزيادة في تخصص و تقسيمات العمالة

2.1.2.2.4.1 – الأستخدام الأمثل و التخصص الخاص بالإدارة

3.1.2.2.4.1 – أستخدام الماكينات و التركيبات الأكثر كفاءة

2.2.2.4.1 – مضيعات الحجم – DISECONOMIES OF SCALE: نتيجة لأن معظم الشركات تستمر في زيادة المخرجات فإن التكلفة الحدية للأنتاج تميل للزيادة أي زيادة في المخرجات و زيادة في التكلفة الحدية و السبب الغالب لتفسير مضيعات الحجم هو الصعوبة في إدارة المنشأت ذات الأحجام الكبيرة

3.2.2.4.1 – الشكل التالي سوف يوضح شكل منحنى متوسط التكاليف الكلية في المدى الطويل

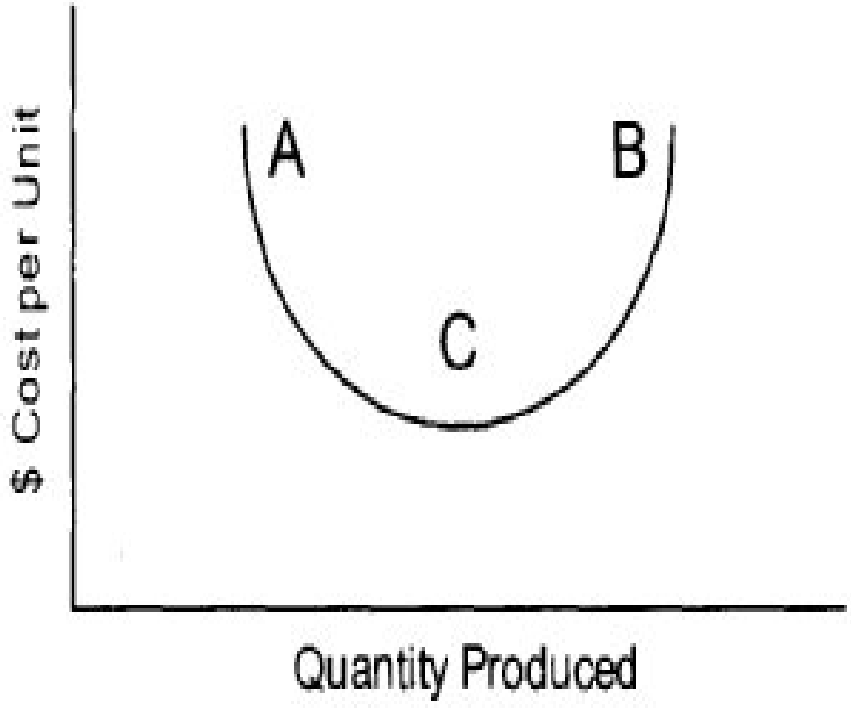

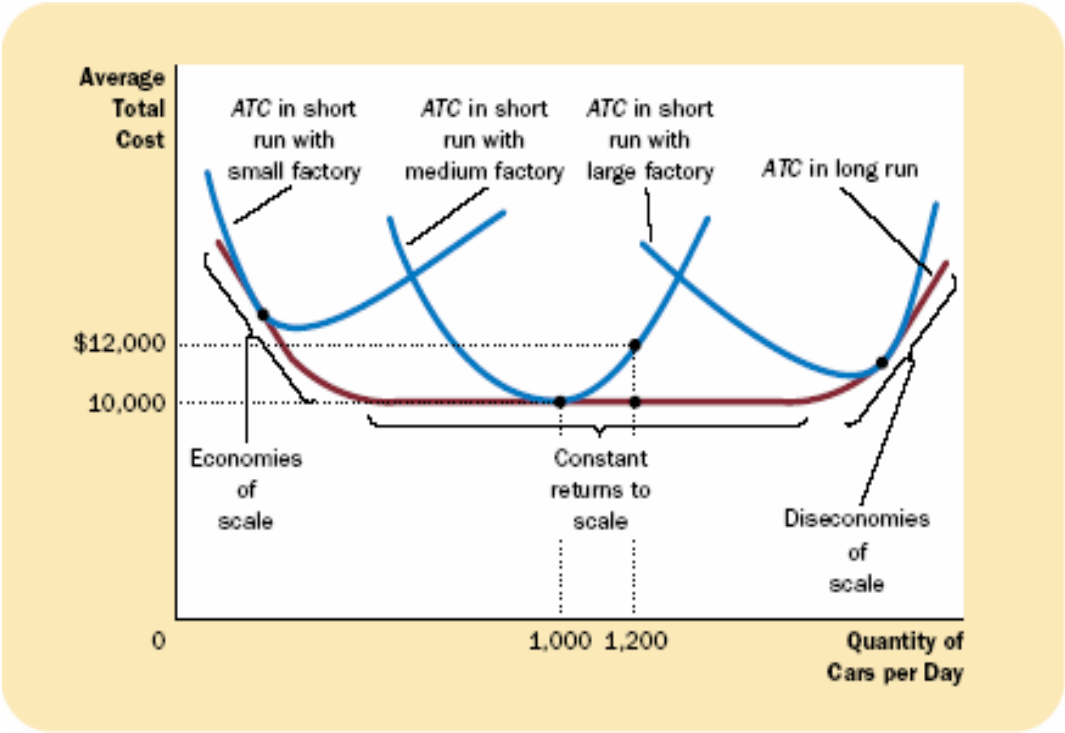

1.3.2.2.4.1 – النقطة الأولى على اليسار تعبر عن وفورات الحجم أو الزيادة في عوائد الحجم (أو أنخفاض التكاليف الحدية)

2.3.2.2.4.1 – النقطة الوسطى على المنحنى تعبر عن ثبات عوائد الحجم (أو ثبات التكلفة الحدية)

3.3.2.2.4.1 – النقطة اليمنى على المنحنى تعبر عن مضيعات الحجم أو نقص عوائد الحجم (أو زيادة التكلفة الحدية)

3.2.4.1 – العلاقات بين التكلفة الحدية و متوسط التكلفة الكلية – RELATIONSHIPS OF MC AND ATC

1.3.2.4.1 – عندما يرتفع منحنى متوسط التكلفة الكلية فإن منحنى التكلفة الحدية يكون أعلى منه

2.3.2.4.1 – عندما ينخفض منحنى متوسط التكلفة الكلية فإن منحنى التكلفة الحدية يكون إدنى منه

3.3.2.4.1 – يكون منحنى متوسط التكلفة الكلية متساوى مع منحنى التكلفة الحدية عند إدنى نقطة لمنحنى متوسط التكلفة الكلية

4.3.2.4.1 – الشكل التالي يوضح ما سبق

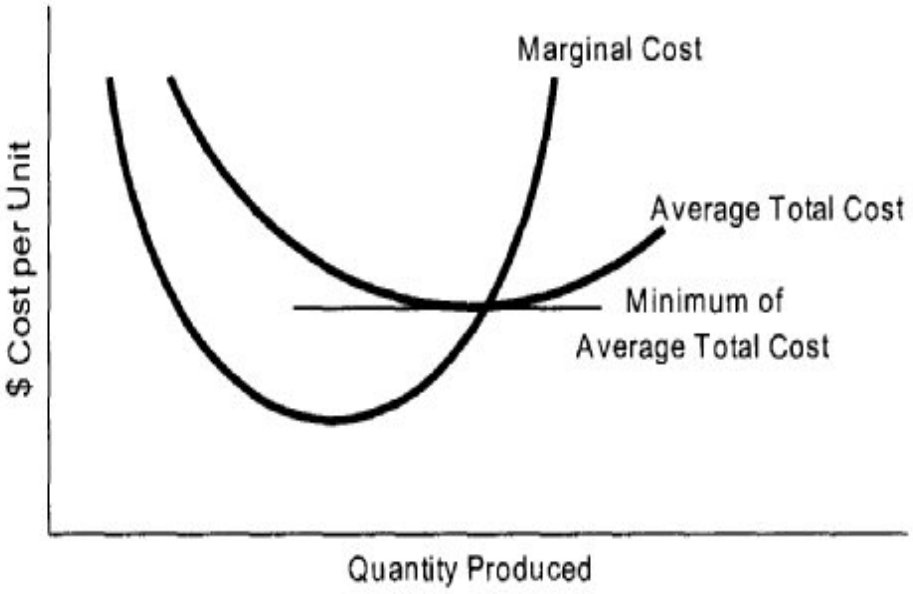

4.2.4.1 – التغيرات التكنولوجية تسبب تكلفة عالية و ربح أقل في الألات القديمة
1.4.2.4.1 – الكفاءة التكنولوجية تضعف عندما يكون معدل المخرجات الفعلية للتكنولوجيا المعطاة و الحد الأعلى للمخرجات منخفضان

5.2.4.1 – الشئ المهم الذي يجب أن يؤخذ في الأعتبار هو أدنى حد للكفاءة الحجمية (MINIMUM EFFICIENT SCALE) و تعريفها هو عملية الوصول إلى أقصى مخرجات ممكنة مع أدنى حد من متوسط التكاليف الكلية و أيضاً هي التي تعبر عن متوسط التكلفة الكلية في الأجل الطويل في حدودها الدنيا ، عندما تكون وفورات الحجم كبيرة جداً و ممكن حدوثها فإن متوسط التكاليف الكلية في الأجل الطويل تكون في إدنى حدود لها فقط عند الوصول لأعلى مستوى ممكن للمخرجات و مع ذلك فإن الكفاءة يتم تحقيقها فقط بواسطة عدد قليل من الشركات ، و على العكس من ذلك إذا كانت وفورات الحجم من السهل تحقيقها و مضيعات الحجم سريعا ما تحدث ، فأننا نقول أن الصناعة في هذه الحالة تتكون من العديد من الشركات الصغيرة

3.4.1 – تخطيط المصادر – RESOURCE PLANNING ضروري بسبب أن تعظيم الربح يتطلب أنتاج سلع ذات ربحية عالية بأسلوب فعال ، و بالتالي فإن المصادر الأنتاجية يجب أن يتم أستخدامها بتوافق مناسب و تكلفة هذه المصادر يجب أن تكون في أدنى حد لها ، لهذا الغرض فإن سعر المصدر هو العامل الحاسم لتعظيم الربحية

1.3.4.1 – تسعير المصادر – RESOURCE PRICING: هو محدد من محددات الأيراد و ذلك بسبب أن القيمة المدفوعة في مقابل المصدر تحول للموردين كإيجار و أجور و فائدة و ربح و الأسعار تخدم كوسيلة من وسائل توزيع المصادر النادرة بين الأستخدامات المتنافسة ، علاوة على ذلك فإن تسعير المصادر يبرز العديد من تساؤلات السياسة العامة و مثال ذلك ما إذا كانت القوانين يجب أن تسن لكي تكفل الحد الأدنى

لأسعار السلع الزراعية أو الحد الأدنى للأجور أو أعلى حد لمعدلات الفائدة الخاصة بالمستهلك

2.3.4.1 – الطلب المشتق – DERIVED DEMAND: الطلب على عناصر الأنتاج (المدخلات) يكون مشتق من الطلب على المنتج النهائي أو الخدمة النهائية (المخرجات) ، و الطلب المشتق للمصادر دالة لـ

1.2.3.4.1 – الأنتاجية (PRODUCTIVITY) و هذا ينعكس على الأنتاج الحدي

2.2.3.4.1 – سعر المخرجات – PROCE OF OUTPUT : و هذا ينعكس على إيراد الناتج الحدي

3.3.4.1 – إيراد الناتج الحدي = تكلفة المصدر الحدية – (MRP = MRC): كما أن الشركة يجب أن تنتج المخرج طالما أن تتساوى الإيراد الحدي (الأيراد الأضافي المتحصل من زيادة المخرجات بوحدة واحدة) له مع التكلفة الحدية (التكلفة الناتجة عن زيادة المخرجات وحدة واحدة) على الأقل و بشكل متشابه فإن الشركة يجب أن تطلب مصادر أضافية طالما أن إيراد الناتج الحدي (القيمة النقدية للناتج الأضافي الذي تعطيه وحدة أضافية من المدخلات) يساوي تكلفة المصدر الحدية (التكلفة التي تنتج عن أستخدام وحدة واحدة من المدخل) على الأقل و علاوة على ذلك فإن جدول إيراد الناتج الحدي للمصدر هو عبارة عن منحنى طلب الشركة على هذا المصدر

1.3.3.4.1 – بفرض أننا في أسواق للمنتجات النهائية و عناصر الأنتاج تنافسية تنافس تام ، و سعر المنتج النهائي ثابت ، إذن فإن الكمية المطلوبة من المصدر عند معدل سعر معطى لهذا المصدر (تكلفة المصدر الحدية ، أي التكلفة التي تنتج عن أستخدام وحدة واحدة من المدخل) تتغير لمجرد أن تتناقص الأنتاجية الحدية (أي تناقص الأضافات من المخرجات الناتجة عن أستخدام وحدة واحدة من المدخل)طالما أن إيراد الناتج الحدي (الأنتاج الحدي × سعر المنتج الثابت ، القيمة النقدية للناتج الأضافي الذي تعطيه وحدة أضافية من المدخلات) يزيد على تكلفة المصدر الحدية و بالتالي فإن المزيد من عناصر الأنتاج سوف تكون مطلوبة

و معنى ذلك ببساطة أنه عند تثبيت سعر المنتج النهائي فإنه من العوامل التي تؤثر في الكمية المطلوبة من عناصر الأنتاج التي تدخل في أنتاج المنتج النهائي هو كمية الأنتاج نفسها أي كلما أنتجنا أكثر كلما طلبنا عناصر أنتاج أكثر و متى سوف ننتج أكثر عندما يكون الطلب على السلعة النهائية كبير و لكن كل هذا يجب أن يكون بشرط أن إيراد الناتج الحدي أكبر من التكلفة المصدر الحدية

2.3.3.4.1 – في حالة أن أسواق المنتجات غير تنافسية تنافس تام فإن سعر السلعة (المنتج النهائي) يجب أن ينخفض لكي نزيد من حجم المبيعات و كنتيجة لذلك فإن إيراد الناتج الحدي سوف يتغير مع تغير سعر السلعة طالما أن الأنتاجية الحدية في تناقص

4.3.4.1 – العوامل المؤثرة على الطلب على المصادر (عناصر الأنتاج) : في حالة أن تكون جميع العوامل ثابتة فإن منحنى الطلب على مصادر الأنتاج ينتقل بسبب التغير في ...

1.4.3.4.1 – الطلب الخاص بالمنتجات النهائية التي تدخل في تكوينها هذه المصادر و مثل هذا التغير سوف يتسبب في سعر جديد للمنتج النهائي و بالتالي يؤثر على إيراد الناتج الحدي

2.4.3.4.1 – إنتاجية المصدر التي تتمثل في الأنتاجية الحدية و هذا التغير من الممكن حدوثه بسبب أن المصدر تم خلطه مع كميات مختلفة من المصادر الأخرى و التحسن التكنولوجي في هذه التوليفة من المصادر أو التحسن التكنولوجي في هذه المصادر نفسها

3.4.3.4.1 – سعر المصادر الأخرى و هذه المصادر من الممكن أن تكون بدائل أو مكملات و الأعتبارات التي يجب إن تؤخذ في الحسبان حيال ذلك هي نفسها الأعتبارات السابق شرحها في الطلب في المبحث الأول بخصوص البدائل و المكملات أو الكماليات

1.3.4.3.4.1 – في حالة أن تكون المصادر بدائل فإن تأثير التغير في سعر أحد المصادر يعتمد على ما إذا كان تأثير الأستبدال أكثر أو أقل من تأثير المخرجات ، و مثال ذلك لو كان سعر العمالة الماهرة أقل فإنها سوف تكون بديلاً للعمالة الغير ماهرة ومع ذلك فإن أستخدام عامل ماهر واحد أضافي سوف يمكن الشركة من زيادة المخرجات بسبب أنخفاض التكاليف و هذه الزيادة في المخرجات سوف تزيد من طلب الشركة من المصادر بما فيها العمالة الغير ماهرة و هكذا ، و في هذا المثال تأثير الأستبدال ينخفض و تأثير المخرجات سوف يرفع من الطلب على العمالة الغير ماهرة

**** الجدول التالي سوف يوضح التغير في الطلب لمصدر من المصادر و الزيادة أو النقص في سعر البديل والعلاقة التبادلية بين تأثير الأستبدال و تأثير المخرجات (SUBSTITUTION EFFECT & OUTPUT EFFECT)**

سعر البديل	علاقة تأثير الأستبدال(SE) بتأثير المخرجات (OE)	الطلب على مصدر الأنتاج
↑	SE > OE	↑
↓	OE > SE	↑
↓	SE > OE	↓
↑	OE > SE	↓

2.3.4.3.4.1 – لو كان لدينا عنصرين من المصادر العلاقة بينهما علاقة تكامل أو مصدرين متكاملين فإن الطلب على أحدهما سوف يزيد أو ينقص عندما ينقص أو يزيد سعر المصدر الأخر

5.3.4.1 – المرونة : مرونة الطلب للمصدر تعبر عن الحركة خلال و ليس الأنتقال الخاص بمنحنى الطلب (منحنى إيراد الناتج الحدي)

1.5.3.4.1 – مرونة الطلب الخاصة بالمصدر تميل إلى أن تكون مرتفعة أو (منخفضة) إذا

1.1.5.3.4.1 - أن الأنتاج الحدي أنخفض ببطئ (بسرعة)

2.1.5.3.4.1 – البدائل متاحة (غير متاحة)

3.1.5.3.4.1 – مرونة الطلب الخاصة بالمنتج النهائي مرتفعة (منخفضة)

4.1.5.3.4.1 – تكلفة المصدر أكبر (أقل) نسبة من التكلفة الكلية

6.3.4.1 – توليف المصادر – COMBINING RESOURCES

1.6.3.4.1 – تكلفة الأنتاج تصل إلى حدودها الدنيا في الأجل الطويل عندما يكون الأنتاج الحدي للدولار الواحد لكل مدخل (مصدر) نفس القيمة

هذا المفهوم مشابه لمفهوم تعظيم المنفعة بواسطة المستهلك ، فعلى سبيل المثال لو كان لدينا مدخلين (مصدرين) بفرض أن كل المدخلات متغيرة في الأجل الطويل فإن المعادلة التي تحسب أدنى تكاليف يجب أن تكون

$$\frac{MP\ OF\ \ INPUT1}{PRICE\ OF\ \ INPUT1} = \frac{MP\ OF\ \ INPUT2}{PRICE\ OF\ \ INPUT2}$$

2.6.3.4.1 – و مع ذلك لكي نعظم الأرباح فإن على الشركة أن تنتج مخرجات ذات ربحية مرتفعة ، و المعادلة الخاصة بتعظيم الربحية عندئذ التي تعكس كلا الشرطين أدنى تكلفة أنتاجية و مخرجات ذات ربحية مرتفعة بفرض أن لدينا سوق تنافسية للمصادر فإن الأرباح تتعاظم عندما يكون إيراد الناتج الحدي لكل مصدر من المصادر يساوي السعر الخاص بنفس المصدر و المعادلة التالية تعبر عن ذلك

$$\frac{MRP\ OF\ \ INPUT1}{PRICE\ OF\ \ INPUT1} = \frac{MRP\ OF\ \ INPUT2}{PRICE\ OF\ \ INPUT2} = 1$$

**** و في حالة أن سوق المصادر غير تنافسية تنافساً تاماً فإن تكلفة المصدر الحدية يجب أن تطبق المعادلة التالية**

$$\frac{MRP\ OF\ \ INPUT1}{MRC\ OF\ \ INPUT1} = \frac{MRP\ OF\ \ INPUT2}{MRC\ OF\ \ INPUT2}$$

4.4.1 – تعريف الأجر – WAGE DETERMINATION: الأجر هو القيمة المدفوعة ثمناً لعنصر من عناصر الأنتاج (العمل) متضمنة الحرفيين و المهنيين و الموظفين و أصحاب الأعمال التجارية الصغيرة

و تعبير (الأجر) عرفياً يعبر عن القيمة المدفوعة مقابل وحدة من الزمن

1.4.4.1 – الأجور الأسمية – NOMINAL WAGES: هي الكميات التي دفعت فعلياً أو أستلمت فعلياً ،

و الأجور الحقيقية تعبر عن القوة الشرائية الحقيقية من (السلع و الخدمات) للأجور الأسمية للعمال

2.4.4.1 - مستوى الأجور الحقيقية يتم تحديده بالأنتاجية (المخرجات الحقيقية ÷ عدد ساعات العمل) الخاصة بالعامل ، و طالما أن الأنتاجية تزيد فإن الطلب على العمل

أيضاً يزيد و بإعطاء عرض محدد للعمل فإن الطلب المرتفع سوف يسبب مستوى عالى من متوسط الأجور الحقيقية

3.4.4.1 – العرض و الطلب للعمل في سوق تنافسية – LABOR SUPPLY AND DEMAND IN A COPETITIVE MARKET

1.3.4.4.1 – في هذا النموذج لا يستطيع كلاً من الشركات و العمال أن يؤثروا في معدل الأجر السوقي للعمال و ذلك بسبب أن كثيراً من الشركات يتنافسون على عدد كبير من العمال المتساوون في المهارة و الذين يقدمون خدماتهم بشكل مستقل

2.3.4.4.1 – الطلب السوقي على العمل هو مجموع منحنيات طلب الشركات الفردية (يذكرنا ذلك بأن جدول إيراد الناتج الحدي هو منحنى الطلب على المصدر الخاص بالشركة)

3.3.4.4.1 – منحنى عرض السوق له أنحدار موجب و ذلك بسبب أنه إذا كان عندنا القليل من البطالة فإن الشركات يجب أن ترفع الأجور لكي تستأجر عمال أضافيون ، أما عن الأرتفاع لأعلى فهو يعكس حاجة الشركات في أن تلائم تكلفة الفرصة الضائعة و التي تمثل الأجور التي يمكن أن تدفع لخيارات التوظيف أو البطالة الكبيرة

4.3.4.4.1 – الشركة الفردية هي عبارة عن مستقبل لمعدل الأجر في هذا النموذج و بالتالي فإن منحنى عرض العمالة الخاص بها يكون مرن مرونة تامة (أي يكون على شكل خط أفقى موازي للمحور س عند معدل الأجر التوازني) و تكلفة المصدر الحدية يكون عندئذٍ نفس (معدل سعر المصدر) لكل الكميات الخاصة بالعمل المستأجر . و تقاطع منحنى العرض (تكلفة المصدر الحدية) و منحنى الطلب (إيراد الناتج الحدي) هو نقطة تعاظم الربح ، و هو كما يوضحه الشكل التالي :

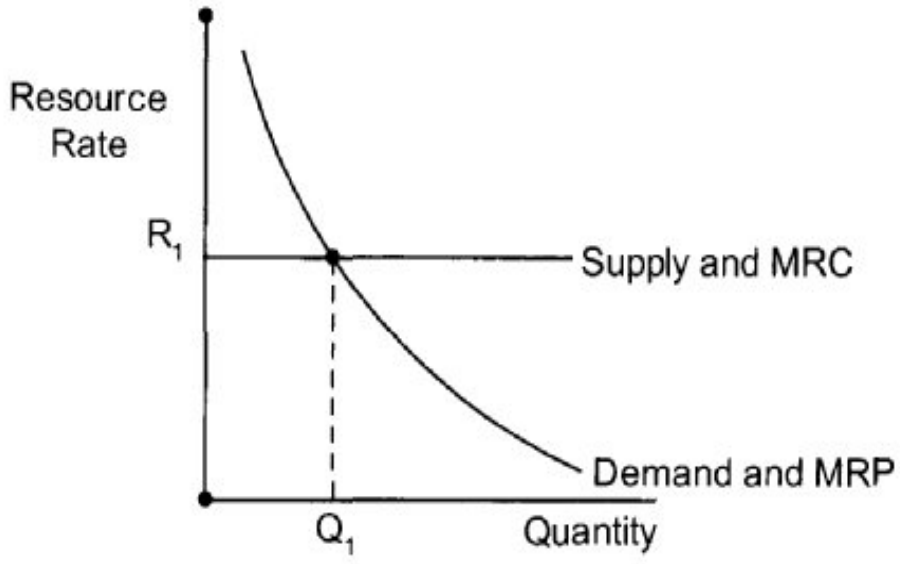

Q1

4.4.4.1 – فـي حالـة أن يكـون صـاحب العمـل هـو القـوة الـشرائية المحتكـرة (MONOPOLY) الوحيـدة (أحتكـار الـشراء) (MONOPSONY) سـوف يـتم مناقشته في المبحث القادم

5.4.4.1 – الأتحـادات و الأجـور – UNIONS AND WAGES : الأتحـاد هـو مجموعة من العمـال الـذين يتعاملون مـع بعضهم البعض لكـي يبيعوا عملهم لصاحبي العمل

1.5.4.4.1 – بفرض أن لدينا سوق تنافسية أخرى للعمل , فإن الأستراتيجية المثالية للإتحاد هي أن تزيد من الطلب على المصادر التي تقدمها و سيكون التأثير هو زيادة في معدلات الأجور و زيادة في نسبة التشغيل ، فلأجل هذا الغرض ربما تقوم الأتحادات بـ

1.1.5.4.4.1 – الزيادة في الطلب المشتق للعمل بواسطة الزيادة في الطلب على منتجاتهم ، و مثال ذلك بالدعاية ، الضغط على الحكومة للصرف على المشاريع التي توظف أعضاء الأتحاد أو دعم حظر الأستيراد

2.1.5.4.4.1 – التعاون مع الأدارة لكي يعزز أنتاجية العمل

3.1.5.4.4.1 – العمل على زيادة سعر المصادر البديلة و مثال ذلك دعم الأضافات على الحد الأدنى للأجر المدفوع للأعضاء الغير إتحاديين أو تخفيض سعر المصادر المكملة و مثال ذلك التوجه نحو الزيادة في أسعار الطاقة

2.5.4.4.1 – الأتحادات أيضاً لها دور في الحد من عرض العمل في السوق و بالتالي فإن الأتحادات العمالية بشكل تقليدي تعارض الهجرة و في نفس الوقت تدعم قوانين عمالة الأطفال و فترات العمل الأقصر

1.2.5.4.4.1 – إتجاه أخر متبنى بواسطة العمالة الماهرة و هي فكرة الأتحـادات الخاصـة (EXCLUSIVE UNIONISM) و هـي عندما يستطيع صاحب العمل فقط أستئجار أعضاء الأتحاد دون غيرهم و أن الإشتراك في الأتحاد أيضاً محدود فإن منحنى العرض سينتقل إلى اليسار و سوف ترتفع معدلات الأجور

2.2.5.4.4.1 – الأفراد أصحاب المهن أو التجارة أو المناصب يميلون إلى دعم تراخيص مزاولة المهنة و مثال ذلك الفيزيائيين و المحاميين و المحاسبون يجب أن يستوفوا متطلبات التعليم و إجتياز الأمتحانات

3.2.5.4.4.1 – فكـرة الأتحـادات الـشاملة (INCLUSIVE UNIONISM) تحاول أن توسع من العضوية فيها حتى تصل إلى كل العاملين في صناعة معينة مع السيطرة على عرض العمل مثل هذا الأتحاد من الممكن أن يفرض على أصحاب العمل النقطة W2 فوق الإجر التوازني W1 و النتيجة هي خسارة في التوظيف (Q2-Q1) و علاوة على ذلك فإن منحنى العرض الجديد (W2 ABC) هو ذو مرونة تامة من النقطة W2 إلى النقطة B و تكلفة المصدر الحدية مساوية للنقطة W2 و تكون النقطة Q2 هي كمية العمل التي تكون عندها تكلفة المصدر الحدية مساوية للإيراد الحدي الأنتاجي (الطلب على العمل)

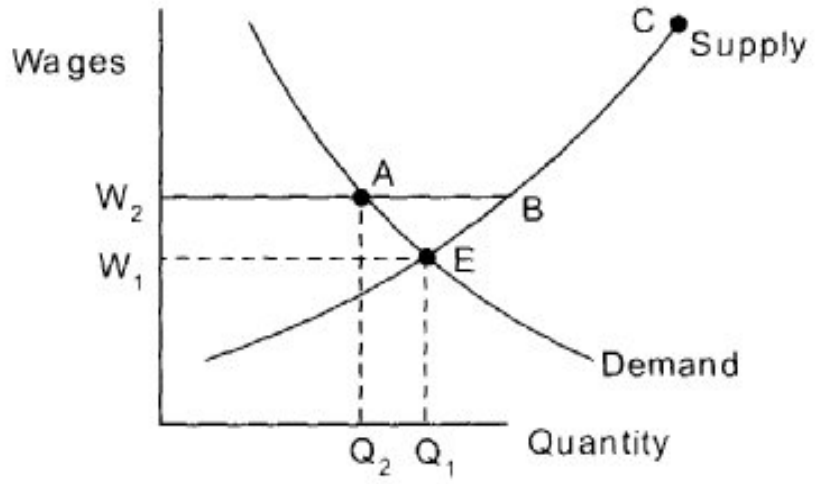

6.4.4.1 – قوانين الحد الأدنى للأجور – MINIMUM WAGE LAWS

1.6.4.4.1 – الخلاف بشأن الحد الأدنى للأجر هو أنه يرفع معدل الأجر فوق مستوى التوازن و بالتالي فإنه يخفض من عمليات التوظيف و هي أيضاً تميل إلى نفع الأشخاص الغير مناسبين و مثال ذلك ، العمال صغيري السن حيث أن العديد منهم مرتبطون بعائلات من الطبقة الوسطى في المجتمع

2.6.4.4.1 – أيضاً الخلاف الأخر هو تحسن حالة الموظفين الذي يحتفظون فعلياً بوظيفتهم و هذا من الممكن أن يبطل تأثيرات أحتكار الشراء

ينتهي بحمد الله المبحث الرابع من جملة أربعون مبحثاً لننهي الجزء الأول لشهادة المحاسب الأداري المعتمد CMA و لكن على كل طالب أن يلاحظ أن لا يعتمد على المراجع العربية إلا بهدف الفهم فقط لا غير ثم عليه بعد ذلك الأعتماد على المراجع الأنجليزية لأن الأمتحان باللغة الأنجليزية و على ذلك الغرض من هذه المذكرات المساعدة في الفهم و مقارنتها بالمصطلحات الأنجليزية لتسهيل القراءة ، ولا ننسى أن عامل الفهم هو العامل الأهم ولا يوجد ما يجبرك أن تحفظ و لكن هم يريدون منا أن نفهم لكي نبدع

و ما أريد أن أنبه عليه أيضاً أن كتب جليم لن تكون كافية بدرجة مائة بالمائة لذلك نحن في حاجة إلى المطالعة و الأعتماد على أكثر من مصدر و من المصادر التي أرشحها لكم أيضا مجموعة IMA LEARNING SYSTEM التي يصدرها المعهد نفسه و ذلك بقدر الأستطاعة

و يجب أن نعرف أن جميع الأسئلة بحلولها في كتب جليم أو كتب المعهد نفسه تحتوى على بعض المواد العلمية التي يتم الأشارة لها في حل السؤال دون الأشارة لها في شرح الموضوع محل الدراسة و لقد راعيت بقدر الأمكان أضافة هذه الملاحظات في صلب الموضوع لكي يكون الموضوع شامل و عام

و من ملاحظاتي أيضاً أن أغلب الأسئلة الموجودة في كتب جليم هي من تأليف الناشر نفسه دون الأعتماد على الأسئلة التي وردت فعلياً في أمتحان السي أم أيه و هذا أيضاً يجب أن نأخذه في الأعتبار .